ورقة حول: دور الجامعات ومسؤولياتها وتعاونها مع المجتمع المدني

إعداد: د. بسام أبو حشيش

يمثل التعرض إلى دور الجامعات ومسؤولياتها وتعاونها مع المجتمع المدني في فلسطين من أجل تشخيص واقعه وتقديم رؤية مستقبلية لإصلاحه؛ لكي يصبح قادرا على تحقيق الأهداف المرجوة منه، أحد القضايا ذات السياق المعقد، خاصة في ضوء متغيرات دولية وعربية ومحلية نتج عنها تداعيات أثرت على مجمل حياة المجتمع الفلسطيني، وأدت إلى حرف المسار عن التحرير والاستقلال، وكذلك التنمية المطلوبة.

لم يستطع التعليم الجامعي في فلسطين، رغم التطورات الكمية في نسبة الالتحاق به، عن مواكبة التطور والاستجابة إلى متغيرات القرن الحادي والعشرين. وتزامن هذا القصور في التعليم الجامعي مع ظهور متغيرات سياسية زادت الأمر تعقيداً. تمثل ذلك بفشل التوصل إلى حل نهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، كما كان متوقع بعد إعلان مبادئ أوسلو في العام 1993، الأمر الذي أدى إلى فرض مزيد من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حياة الناس، وترك مساحة وفيرة لعدوان إسرائيلي مستمر ومتكرر على مناطق فلسطينية بعينها دون رادع دولي أو قومي أو وطني فلسطيني. أما المتغير الثاني فقد تمثل بالانقسام الفلسطيني، وهو لا يقل خطورة وكارثية عما سبقه، والذي، كاد أن ينهي ما تبقى من أمل لدى الشعب الفلسطيني.

ففي يونيو 2007 سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بقوة السلاح، ما أدى إلى حدوث شرخ في مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وبشكل خاص في السلطة الفلسطينية، تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية ومؤسسات خدمية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية.

ومنذ ذلك الحين وحتى فترة إعداد هذه الورقة البحثية، شهدت الحالة الفلسطينية انقساماً سياسياً حاداً تجلت أبرز سماته في حالة التراجع المستمر للحقوق والحريات العامة. كما ترتب عليه انتكاسات اجتماعية واقتصادية وثقافية طالت جميع شرائح المجتمع وقطاعاته. ولعل من أبرز المؤشرات السلبية على انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، توسع ظاهرة البطالة في قطاع غزة، حيث سجل ما نسبته (52%) في صفوف القوى العاملة جلها من فئة الشباب في سن (29-18) عاما، حيث بلغت نسبة 69% [1]. كما تفشى الفقر بين السكان وسجل ما نسبته (53%) [2]. فضلا عن ظهور تقارير تشير بأن ما نسبته (68.5%) من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتواجه صعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام بسبب محدودية الموارد المالية[3] والجامعات الفلسطينية شأنها شأن غيرها تأثرت سلباً جراء هذه الحالة المتردية لا سيما في ممارسة دورها المتوقع في تجسيد علاقتها مع المجتمع المدني.

مشكلة الورقة البحثية وهدفها

في إطار القناعة الراسخة لدى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بغزة بضرورة توفر نوع من التكاملية في العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، سعت عبر هذه الورقة لبحث دور الجامعات ومسؤولياتها وتعاونها مع المجتمع المدني على صعيدي الإسهامات النظرية والتطبيقات العملية. فتقوم الدراسة بتحليل واقع هذه الجامعات عبر عدد من المؤشرات الكمية والنوعية، فضلا عن استعراض التحديات التي تواجه عملها. كما تهتم هذه الورقة برصد أوجه التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني. جدير بالذكر هنا الإشارة إلى صعوبة تحديد تعريف نظري لمنظمات المجتمع المدني يعطي سقفا واضحا لها غير أن القول بأنها المؤسسات غير الحكومية وغير الربحية يعطي حدوداً فاصلة عن القطاعين الحكومي والخاص ويقارب المصطلح الذي نحن بصدده.

انطلاقاً من ذلك فإن الورقة الحالية تسعى إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

1. تعريف التعليم الجامعي في فلسطين وأهدافه وفلسفته ونشأته.
2. دور المجتمع المدني الفلسطيني في نشأة الجامعات.
3. تشخيص الواقع الحالي للتعليم الجامعي في فلسطين عبر مؤشرات كمية ونوعية.
4. تشخيص ورصد أوجه التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني.
5. الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في فلسطين.
6. اقتراح رؤية مستقبلية لتفعيل دور الجامعات ومسؤولياتها وتعاونها مع المجتمع المدني.

وقد اعتمدت الورقة في تناولها للموضوع على عدد من المناهج الأول هو المنهج التاريخي والذي من خلاله سيتم تناول عملية تطور هذا قطاع التعليم الجامعي على مدار سنوات سابقة. أما المنهج الثاني

فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في تشخيص الواقع الحالي للتعليم الجامعي عبر تحليل المؤشرات الكمية والنوعية، بهدف التوصل إلى نتائج يتم في ضوئها وضع توصيات إصلاحية.

أولاً: تعريف التعليم الجامعي في فلسطين وأهدافه وفلسفته

تعرف المادة (2) من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي "بأنه حق لكل فرد متى استوفى شروط الالتحاق التي تحددها الوزارة والمؤسسة بما لا يقف حائلاً أمام ممارسة حق الفرد في التعليم العالي"[4]. ووفقا للمادة (4) من ذات القانون فإن التعليم العالي يهدف إلى تحقيق جمل من الأهداف أبرزها: الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتدعيم وحدته وترابطه في أماكن تواجده، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والباحثين والخبراء والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة بما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي محلياً وإقليمياً ودولياً، بما يتوافق والاحتياجات والأولويات الوطنية.

كما صنف القرار بقانون المشار إليه في المادة (17) مؤسسات التعليم العالي إلى:

- **حكومية:** تنشأ بموجب قرار من مجلس الوزراء، وتنظم شؤونها بموجب أحكام التشريع الخاص بها.
- **عامة:** المؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح.
- **خاصة:** ربحية وغير ربحية، المسجلة وفقاً لقانون الشركات.

أما فلسفة التعليم العالي، فيمكن القول أنها انعكاس لفلسفة المجتمع ولحياته الاجتماعية، وللتطورات الحادثة فيه. وفي فلسطين ومنذ قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 حتى هذه اللحظات، لا نستطيع الحديث عن نظام تربوي نشأ في ضوء رؤية فلسطينية مستقلة، بل أن التدخلات الخارجية ذات الطابع السياسي قد أثرت بشكل أو بآخر على النظام التربوي، وعلى صلب محتواه وهو المنهج، وانعكس ذلك في اتفاقيتي واي ريفر وطابا اللتين عقدتا بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال في عهدي نتانياهو وباراك..... حيث نصت اتفاقية طابا على "اجتماع لجنة أمريكية -فلسطينية-إسرائيلية بانتظام لصد حالات التحريض المحتمل على العنف والإرهاب، ولإعداد توصيات وتقارير بشأن كيفية منع مثل ذلك التحريض"[5]، ووفقاً لهذا المعنى فإن أي سياسة يمكن اتخاذها، أو أي إجراء تربوي يمكن ممارسته، سوف يكون عرضة لهذه القيود والاشتراطات التي حددتها الاتفاقيات السابقة. إن ما سبق يشير بما لا يدعو مجالاً للشك، أن النظام التعليمي الفلسطيني برمته لا يعمل بطريقة مستقلة ولا يعمل وفقاً لفلسفة تربوية فلسطينية، وإنما يخضع لتدخلات سياسية فرضتها الحالة الفلسطينية، وبالتالي لازالت الفلسفة التربوية الفلسطينية غائبة.

ثانياً: المجتمع المدني الفلسطيني ونشأة الجامعات

بالنظر إلى تاريخ التعليم الجامعي في فلسطين، نجده يعود إلى حقبة الأربعينات من القرن الماضي (القرن العشرين)، حيث كان الطلاب يتوجهون للدراسة بجامعات الدول سواء المجاورة أو البعيدة[6]. وبهذا المعنى كان الطلاب يتحملون عبء ارتفاع تكاليف الدراسة وذلك لأن "مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني التي كانت موجودة قبل العام 1967 لا تتجاوز كليات مجتمع أو معاهد[7]". وهذا لا يلبي

طموحات معظم الراغبين في التعليم الجامعي.

وعلى الرغم من المعوقات والصعوبات التي كان الاحتلال الإسرائيلي يضعها أمام التعليم العالي، إلا أن هذه المعاهد والكليات تطورت ولعبت دوراً هاماً في المسيرة التعليمية، حيث أنها وفرت للطلاب فرص تعليمية من أجل تطويرهم وإثراء معلوماتهم من خلال عمليات التبادل المعلوماتي مع المجتمع الأكاديمي الدولي[8]. لقد أحدث الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس) عام 1967 تغييرات اجتماعية واقتصادية، ودفع بالمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى الاعتماد على نفسه في التخطيط والتفكير حتى في مجال التعليم. وفي هذا السياق فإن عدم وجود مؤسسات قيادية تعليمية أعطى دوراً أكبر للأشخاص ذوي النفوذ الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي للأخذ بزمام المبادرة في هذا المجال. وقد كانت أولى المبادرات في كلية بيرزيت عام 1972، التي أعلنت عن تطوير التخصصات التي تُدرّسها إلى درجة البكالوريوس. وفي عام 1973 أعلنت مدارس الفرير في القدس عن تحويلها إلى جامعة أطلق عليها جامعة بيت لحم. وفي عام 1980 افتتحت كلية أخرى في الخليل إلى جانب كلية الشريعة التي تأسست منذ عام 1971 لتشكلا جامعة الخليل. وتطورت كلية النجاح في نابلس إلى جامعة عام 1977 بعد أن كانت كلية متوسطة. وفي عام 1978 تأسست الجامعة الإسلامية في غزة. وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات انطلقت أربع كليات جامعية في القدس شكلت ما يعرف باسم جامعة القدس[9]. جدير بالذكر أنه مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، تأسست عدد من الجامعات الفلسطينية، مثل: جامعة الأزهر، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الأقصى، جامعة الاستقلال، الجامعة الأمريكية في جنين، جامعة فلسطين، جامعة غزة، وأخيرا جامعة الإسراء.

لقد دفع وضع الجامعات التي نشأت بسرعة رؤساء البلديات المنتخبين في الأراضي الفلسطينية ومجمع النقابات المهنية ورؤساء الجامعات ورؤساء مجالس أمنائها إلى عقد اجتماع لتداول أمر التعليم العالي وتحديد فلسفته وأهدافه ودعمه والتخطيط له، ونتج عن هذا أن نشأ مجلس جديد يدعى مجلس التعليم العالي. وقد جمع المجلس الجامعات والكليات الجامعية الفلسطينية تحت مظلته. وفي عام 1990 ونتيجة لتعديل نظام عمل المجلس وتشكيل لجان متخصصة، أصبح من الضروري أخذ موافقة مجلس التعليم العالي لافتتاح أي تخصص جديد في أي جامعة أو كلية جامعية.

تولت السلطة الوطنية الفلسطينية وللمرة الأولى في تاريخها صلاحية العملية التعليمية في فلسطين في آب من العام 1994م. وقد ورثت بنية تعليمية شبه مدمرة، كما باقي الخدمات جميعها، بسبب الانتهاك المنظم والمتواصل الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد كافة القطاعات والمؤسسات الفلسطينية، الأمر الذي كان ينذر بانهيار النظام التعليمي برمته ويقوض أي آفاق تنموية حقيقية في هذا المجال. وقد تم تشكيل وزارة التعليم العالي عام 1996 لتستكمل دور مجلس التعليم العالي الفلسطيني، الذي كان قائماً قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: تشخيص الواقع الحالي للتعليم الجامعي في فلسطين- مؤشرات كمية ونوعية

المؤشرات الكمية:

أ. عدد مؤسسات التعليم العالي

شهدت مؤسسات التعليم العالي في غزة زيادة ملحوظة في عددها، إذ بلغت 26 مؤسسة، وذلك وفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني

2020. وتتنوع هذه المؤسسات حسب النوع والجهة المشرفة عليها، فمن حيث النوع يوجد 6 جامعات تقليدية، وجامعتين للتعليم المفتوح، و10 كليات جامعية، و8 كليات متوسطة. أما من حيث الجهة المشرفة فهي تتوزع ما بين حكومية، وخاصة، وعامة، ووكالة الغوث، فيوجد 7 مؤسسات حكومية، منها جامعة واحدة، و5 كليات جامعية، وكلية واحدة متوسطة. أما المؤسسات الخاصة فبلغ عددها 12 مؤسسة، بواقع 3 جامعات تقليدية، جامعة تعليم مفتوح، 4 كليات جامعية، 4 كليات متوسطة. أما المؤسسات العامة فبلغ عددها 5 مؤسسات، منها جامعتين تقليديتين، جامعة واحدة تعليم مفتوح، كلية جامعية واحدة، كلية متوسطة واحدة. فيما بلغت المؤسسات التي تشرف عليها وكالة الغوث مؤسستين كلتاهما كلية متوسطة [10].

ب. عدد الطلبة المنتسبين والخريجين من مؤسسات التعليم العالي

تشير آخر الإحصاءات الرسمية حول عدد الطلبة المنتسبين والخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام (2020) إلى وجود 81470 طالباً وطالبة، منهم 35871 ذكور، و 45599إناث. ويشير هذا العدد إلى تفوق عدد الطلبة الإناث في التعليم الجامعي. كما بلغ عدد الخريجين 16758 طالباً وطالبة، منهم 8119 ذكور، و8639 إناث. كذلك يشير هذا الرقم إلى تفوق عدد الطالبات الخريجات [11].

ج. عدد الأكاديميين والعاملين في مؤسسات التعليم العالي

تشير آخر الإحصاءات الرسمية حول عدد الأكاديميين والعاملين في مؤسسات التعليم العالي للعام 2020، إلى وجود 3409 أكاديمي/ة منهم 2823 من الذكور، و586 من الإناث. في حين بلغ عدد العاملين 5851، منهم 4767 من الذكور، و 1084من الإناث. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن عدد الأكاديميين وكذلك العاملين الذكور يفوق بأضعاف عن عدد الإناث [12].

د. نسبة التمويل والإنفاق على التعليم الجامعي في فلسطين

يمثل تمويل التعليم مشكلة حقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية نظراً لأن مطالب نمو التعليم وتطويره تمثل تحدياً لقدرة السلطة المالية، مما يجعلها في مواجهة واقع، يدفعها إلى التفكير في كيفية الوصول بمالية التعليم إلى حالة أفضل تسد بها مطالب نمو التعليم وتطوره، خصوصاً وأن تكلفة التعليم في تزايد مستمر بسبب الزيادة السكانية الناتجة عن زيادة عدد المواليد، وما صاحب ذلك من زيادة الضغط على التعليم خاصة وأن التعليم الأساسي تعليم مجاني يمتد إلى (10) سنوات. وكذلك الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم، مثل تقليل كثافة الفصول والاهتمام بالمباني المدرسية والوسائل المعينة، وغير ذلك من الأمور التي عادة ما تزيد من تكلفة التعليم، إلا أنها مهمة وحيوية. فوفقا لتقرير الإنفاق السنوي للعام 2020، الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي لوزارة التربية والتعليم (2,766.3) مليون شيكل، في حين بلغ الإنفاق الفعلي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (123.2) مليون شيكل أي بمجموع (2,889.6) مليون شيكل للوزارتين، وذلك من أصل (15,944.0) مليون شيكل إجمالي كلي للنفقات الفعلية من الموازنة العامة للعام 2020، أي ما نسبته (18.1%) من إجمالي النفقات. وتبعا لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2019، الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (3,161.4) مليون شيكل، من أصل (16,423.65) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية في الموازنة العامة

2019، أي ما نسبته (19.2%) من إجمالي النفقات [13].

من الواضح، ووفق قراءة ما سبق، أن هناك انخفاض في الإنفاق الفعلي في العام 2020، مقارنة بالعام 2019، بالتزامن مع زيادة الاحتياجات من التعليم العالي والبحث العلمي. فضلا عن أن ما هو مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (رغم استقلاليتها في العام 2020) لم تشكل سوى (0.77%) من إجمالي النفقات العامة في العام 2020. ومبلغ (123.2) مليون شيكل فقط خلال عام كامل لكافة بنود الإنفاق على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في أوجه عمليات الإنفاق، إذ انخفض الإنفاق على الأجور والرواتب إلى (92.72%) كما انخفضت النفقات التحويلية التي تشمل منح الجامعات الفلسطينية (45.24%) والنفقات التطويرية بلغت (67.91%). والنسبة الأكبر في انخفاض الإنفاق كان من نصيب النفقات الرأسمالية، حيث بلغت (2.43%) فقط [14]

انعكاساً لما سبق، تعاني الجامعات الفلسطينية من أزمات مالية حادة، جعلها تلجأ إلى أساليب تعويضية لحل هذه الأزمة كان أبرزها رفع رسوم الساعة الدراسية مما شكل إرهاقاً كبيرا على الطلبة الذين قاموا بالعديد من الاحتجاجات تطورت في بعض الأوقات إلى اشتباكات وإغلاق الجامعات. فضلا عن تخفيض رواتب العاملين في الجامعة الإسلامية الى أكثر من النصف.

المؤشرات النوعية

أ. البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية

يعتبر البحث العلمي ومدى الاهتمام فيه أحد المؤشرات المهمة للحكم على وضع التعليم الجامعي في أي مجتمع من المجتمعات. وفي فلسطين هناك تحسن على هذا الصعيد، حيث ارتفعت نسبة الإنتاج البحثي للباحثين الفلسطينيين من (صفر%) في عام 1996 إلى (0.03%) في عام 2017. كما ارتفع عدد الأبحاث المنشورة من 21 بحثاً في عام 1996 إلى 843 بحثاً في عام 2018. كما سجل تحسن مستمر في تصنيف فلسطين في مجال البحث العلمي، ففي عام 1996 كان ترتيب فلسطين (150) من بين 214 دولة، وفي عام 2018 كان ترتيبها (100) من بين 233 دولة. وكذلك ارتفع عدد مرات التوثيق من الأبحاث المنشورة في عام 1996 من (265) مرة إلى (700) مرة في عام 2018. على الرغم مما سبق إلا أن البحث العلمي لا يزال يتصف بالضعف **وذلك للعديد من الأسباب هي** [15]:

- محدودية قدرة الباحثين على كتابة مقترحات بحثية تنافسية في البرامج البحثية العالمية.
- ضعف التواصل والتشبيك بين الباحثين أنفسهم وبين الشركات المحلية والإقليمية.
- عدم استدامة مصادر التمويل.
- قلة الإنتاج البحثي التطبيقي لأساتذة الجامعات والطلبة.
- غياب السياسات والقوانين التي تشجع وتلزم ربط نتائج البحوث مع مشكلات المجتمع.
- التركيز على الجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي في مؤسسات التعليم العالي.
- معظم الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي تُعد لغرض الترقية.
- قلة الاشتراكات في قواعد البيانات البحثية العالمية.

• ضعف ربط رسائل الماجستير والدكتوراه مع مشكلات المجتمع.

ب. الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات

يقصد بالحرية الأكاديمية بأنها "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فرادى ومجتمعين، في متابعة تطوير ونقل المعرفة، من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة والتوثيق والإنتاج، والخلق، والتعليم، والمحاضرة، والكتابة". ولا يقتصر مفهوم المجتمع الأكاديمي على المدرسين وحدهم، بل يشمل فضلا عن هؤلاء، الطلبة، والباحثين، والعاملين، والإداريين أيضاً، في مختلف مراكز التعليم فوق الثانوي ومراكز البحث والثقافة المرتبطة بها. وفي هذا السياق أظهرت دراسة أن التقديرات التقويمية لممارسة الحرية الأكاديمية لدى أساتذة الجامعات الفلسطينية جاءت بين منخفضة ومتوسطة. وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن ممارسة الحريات الأكاديمية في جامعاتنا الفلسطينية تكاد تكون معدومة، بل يمكن القول إن الجامعات تدار من خلال ثقافة الهيمنة الحزبية والسلطوية الإدارية، الأمر الذي يعني ضرورة العمل على تفعيل ممارسة هذه الحريات لدى أساتذة الجامعات وكذلك الطلبة، كما نجد من الضرورة إعادة هيكلة إدارة الجامعات، بما يشمله ذلك من إتباع سياسات ديمقراطية لاختيار هذه الإدارات بشكل يسمح في تطوير أداء الجامعات، ويسهم في تعزيز الحريات الأكاديمية التي لا زالت مسلوبة وغير متاحة كما يجب أن تكون، بما يساعد في تنمية الشخصية السوية والقوية للطلبة [16]. جدير بالذكر أن دراسة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 2002)[17] كانت قد رصدت واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية من خلال عدد من الشواهد التي تؤكد انعدام هذه الحرية في الجامعات مثل: ملاحقة الأجهزة الأمنية للطلاب- مظاهر العسكرة داخل الجامعات، وأخذ القانون باليد- التوجه الحزبي لإدارات الجامعات - مجالس الطلاب أفراد في الأجهزة الأمنية- السرقات العلمية - التلاعب في الدرجات.

ج. جودة ونوعية التعليم الجامعي

إن جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي لم ترق إلى المستوى المطلوب في فلسطين في ظل تزايد عدد خريجي الثانوية العامة من ناحية وارتفاع نسب البطالة بين الخريجين الجامعيين من ناحية أخرى، وتتزاحم مجموعة من الأسباب والمعيقات أمام تحسن جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومية أو الأهلية أو الخاصة متمثلة بالآتي [18]:

- ضعف عمليات التقييم الذاتي والخارجي للبرامج وخاصة عدم ربطها باحتياجات سوق العمل وقلة مرونة معايير الترخيص والاعتماد وضبط الجودة.
- قلة الأدوات والمعايير المقننة والتقارير والدراسات الوطنية لقياس وتقييم ومتابعة عمليات التعليم والتعلّم وكافة معايير الجودة.
- فقر في التعليمات والسياسات الخاصة بتفعيل العمل بالتعليم الإلكتروني والمدمج.
- نقص في عدد البرامج والدرجات المشتركة دولياً، والتنقل المشترك.
- طرق التعليم تقليدية وتركز على التعليم المباشر، وغياب إبراز دور المتعلم وتنمية التفكير والإبداع والابتكار والريادة.
- محدودية خبرة وقدرات العاملين في الهيئة ووحدات الجودة من منظور شمولي وعالمي.
- نقص في عمليات تمويل قضايا الجودة (الترخيص، الاعتماد، التقييم الذاتي والخارجي، معايير ودراسات الجودة).

د. منظومة الحوكمة والإدارة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

إن حداثة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وإلحاقه خلال السنوات السابقة كبرنامج من ضمن سبعة برامج في استراتيجية قطاع التعليم، حدد فرص تطوير مؤسسات وبرامج وإدارة القطاع وخاصة في الجوانب التي تتعلق في التشريعات والخطط والرقابة وبرامج الموازنة، وبشكل عام فإن **أهم أسباب ضعف الجوانب المؤسساتية والتنظيمية والتطويرية في هذا القطاع هي ما يلي**[19]:

- غياب السياسات الوطنية لعمليات بناء وتطوير القدرات والتدريب المستمر للكوادر الإدارية والأكاديمية والبحثية.
- ضعف أنظمة الحوافز والتشجيع والمكافآت للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وغياب سياسات استقطاب الكفاءات الوطنية أو الإقليمية أو التعاقد معها.
- ضعف عمليات المساءلة والشفافية والحاجة إلى سياسات واضحة في هذا المجال.
- ضغط العمل والمهام الإدارية المطلوبة من بعض الإدارات.
- ضعف مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.
- الاعتماد على رسوم وأقساط الطلبة في تمويل الإنفاق على المؤسسات التعليمية.
- ضعف دور الوزارة الرقابي على المؤسسات التعليمية
- المركزية والتفرد في القرار من جهات محددة في المؤسسة التعليمية الواحدة.
- ضعف مستوى التشبيك والتعاون مع الأطراف المعنية بالتعليم العالي.
- لا يوجد قوانين ذات علاقة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وارتباط القوانين في الجامعات الحكومية بقانون الخدمة المدنية.
- تداخل القرارات بين المجالس الحاكمة للجامعات على مستوى الجامعة: مجلس الأمناء، إدارات الجامعات التنفيذية.
- عدم وجود استراتيجية وطنية ومجالس تنسيق دائمة لتطوير وتنسيق العلاقات بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية حسب مجالات برامج التعليم العالي.

رابعاً: العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع المدني.

على الرغم من الأهمية القصوى للعلاقة بين الجامعات والمجتمع المدني، إلا أنه في فلسطين لا يزال يشوبها نوع من عدم الوضوح، ولا تزال الجامعة بصفة عامة عاجزة عن بناء علاقة تفاعلية قوية مع مجتمعها وهي لا تعيش حياة مجتمعها ومنعزلة عنه، على الرغم من أنها جزء منه ومن قضاياه ويظهر ذلك جليا في ضعف إسهام الجامعة في توثيق علاقتها بالمجتمع في المجالات المختلفة فضلا عن قلة دعم المجتمع لجهود التطوير في الجامعة[20]. وعادة ما تأخذ العلاقة بين الجامعات والمجتمع الأشكال التالية [21]:

- العمل التطوعي ومساعدة المجتمع المحلي في المواسم لا سيما مواسم قطف الزيتون أو من خلال اعتبار العمل التطوعي والتعاوني كمتطلب من متطلبات التخرج للطلبة.

- قيام الطلاب بالتدريب لدى المؤسسات المحلية سواء الرسمية أو الأهلية خاصة في ظل وجود مجتمع مدني نشط وفعال في فلسطين.
- حملات التبرع بالدم خاصة في ظل المظاهرات والمسيرات والاقتحامات والمواجهات مع جيش الاحتلال والمستوطنين.
- وسائل الإعلام التابعة للجامعات وهي في كثير من الأحيان صوت الناس في تسليط الضوء على الكثير من القضايا المجتمعية. ما يشكل مرحلة متقدمة من التأثير تتجاوز أسوار الجامعات إلى كل المجتمع.
- مراكز التعليم المستمر: وهي وجه آخر من وجوه المسؤولية الاجتماعية لما توفره من خدمات للمجتمع المحلي.
- المكتبات الجامعية: وما تحتويه من مجلدات وكتب ودراسات ودوريات ومجلات موفرة للباحثين/ات من داخل وخارج الجامعات وهو ما يساهم في دعم الإنتاج العلمي والحركة الثقافية في المجتمع.
- المستشفيات والعيادات الجامعية: التي تهدف إلى توفير الرعاية الطبية للمجتمع بما يتناسب مع المعايير الدولية، وتقديم الحلول للمشاكل الطبية داخل النظام الطبي الفلسطيني وتتبع كليات الطب والعلوم الصحية.
- استضافة المسؤولين وصناع القرار بحيث يكون الطالب الجامعي أكثر وعياً وإدراكاً لما يدور من أحداث وتطورات نتيجة لاحتكاكه مع أصحاب القرار واستماعه منهم بشكل مباشر وتفاعلي.
- ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية. بما يضمن جسر الفجوة بين السوق والمخرجات التعليمية، ورفد القطاعات بما يتناسب واحتياجاتها.
- توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية عبر نهج تخطيطي استراتيجي ورؤى قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.
- تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر. وهو ما يساهم في زيادة الإنتاجية في المجتمعات المحلية، وزيادة انخراطها في البنى الإنتاجية العالمية.
- مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة بتحليلها والتعمق فيها والبحث في جذورها وأسبابها ومآلاتها وطرق التفاعل معها. وتزداد جدوى ذلك بربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
- تشجيع الدراسات المسائية للكبار الذين لا تسمح لهم الظروف بالالتحاق بالبرامج النظامية سواء بحكم الالتزامات العائلية أو الوظيفية.
- تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، مسابقات، ماراثونات). بحيث تصل إلى فئات متنوعة وذات خلفيات فكرية وعمرية مختلفة.
- الاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة في فلسطين خاصة مع اعتماد فلسطين لأهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تتقاطع بمعظمها مع الدور التعليمي والتربوي للجامعات، بالذات الأهداف رقم (4) و(5) و(8) و(9) و (16) منها.
- توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية.

وفي سياق تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني نظمت شبكة المنظمات الأهلية بغزة يوم 9/ أبريل 2014، جلسة حوارية تم خلالها الاتفاق على تشكيل لجنة لصياغة وثيقة تفاهم بين ممثلي العمل الأهلي وممثلي الجامعات وتحديد رؤية مشتركة للشراكة وفق مبادئ تقوم على تعزيز التنسيق والعمل المشترك ومعالجة الإشكاليات والتحديات. ووفقا لمدير الشبكة الأستاذ أمجد الشوا أتت هذه الجلسة لتعزيز المنفعة من المصادر المتاحة في قطاعي الجامعات والمنظمات الأهلية، نظراً لأهميتها في تطوير العلاقة ما بين المؤسسات الأهلية والجامعات للتوصل إلى رؤية مشتركة لكلا الطرفين من أجل تنمية المجتمع المدني وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.

خامساً: تحديات أمام العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع المدني

رغم ما أنجزه الشعب الفلسطيني في مجال التعليم عموماً، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص، إلا أنه مازال يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على استمرار مسيرة التعليم بشكل يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني وطموحه وأمانيه المستقبلية. جدير بالذكر أن بعض هذه التحديات قديمة ومتوارثة والبعض الآخر أفرزته التطورات الحديثة في عصر يبدو أنه يعيش حالة من عدم الاستقرار حتى هذه اللحظة. وفيما يلي توضيح لعدد من هذه التحديات نذكرها على سبيل المثال وليس الحصر:

1. تحدي جائحة كورونا 19

فرضت جائحة كورونا مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع دخل العمال والمنشآت الاقتصادية وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ومن ضمنها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والذي لم يكن جاهزاً للتعامل مع آثار الجائحة على قطاع التعليم العالي وخاصة جاهزيته في تقديم التعليم عن بعد أو في التعامل مع تراجع قدرة الطلبة والحكومة على الإيفاء بالتزاماتهم المالية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الحكومية والأهلية والخاصة.

2. تحدي تمويل التعليم الجامعي وتلبية الأعداد المتزايدة من الطلبة

ترجع الدراسات العجز المالي المتراكم للجامعات الفلسطينية إلى عدم وجود سياسة تمويل واضحة للتعليم العالي منذ نشأته؛ فالمعطيات تشير إلى تراكم عجز مالي لسنوات في الجامعات الفلسطينية، وعدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية للجامعات، تضع قيوداً على المنح الداخلية التي تقدمها الجامعات، وتؤدي إلى إضرابات وتعليق دوام متكرر للعاملين في مطلع كل عام دراسي في معظم الجامعات الفلسطينية، مطالبين بعلاوات غلاء المعيشة وبتعويض عن التذبذب الكبير في أسعار صرف العملات، وكذلك احتكاكات بين الطلبة والإدارة في مطلع كل فصل دراسي في معظم الجامعات بسبب قيام إدارات الجامعات برفع الرسوم الدراسية، ومطالبة الطلبة بما عليهم من التزامات سابقة. يتم ذلك بالتزامن مع عدد طلبة الجامعات الذي يزداد سنوياً بنسبة تصل إلى أكثر من (20%)، ويزداد بالتالي عدد الطلبة المحتاجين نتيجة للواقع الاقتصادي وظروف الحصار، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن الارتفاع الملحوظ في فاتورة التعليم العالي في فلسطين، وتبلغ ميزانيات الجامعات السنوية حوالي (200) مليون دولار، تمثل الرسوم الدراسية المصدر الرئيس لتمويلها، إضافة لمساعدات السلطة الوطنية المحدودة وغير المنتظمة باعتبارها

لم تصرف منذ عدة سنوات. ويؤدي تأخر صرف مخصصات الجامعات إلى نقص وعجز دائم في تغطية مصاريف الجامعات يقدر بنحو (70) مليون دولار سنوياً، ما يؤكد حاجة التعليم العالي الفلسطيني إلى مصادر دعم مالي مستقرة وكافية [22].

3. تحدي تحسين جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي

يعد تحسين جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي من التحديات المهمة التي تواجه كل من وزارة التعليم العالي والجامعات على حد سواء، لا سيما في ظل ضعف عمليات التقييم الذاتي والخارجي للبرامج وخاصة عدم ربطها باحتياجات سوق العمل، وقلة مرونة معايير الترخيص والاعتماد وضبط الجودة، فضلا عن قلة الأدوات والمعايير المقننة والتقارير والدراسات الوطنية لقياس وتقييم ومتابعة عمليات التعليم والتعلّم وكافة معايير الجودة. كذلك عدم وجود تعليمات وسياسات لتفعيل العمل بالتعليم الإلكتروني والمدمج. ونقص في عدد البرامج والدرجات المشتركة دولياً، والتنقل المشترك، وطرق التعليم تقليدية وتركز على التعليم المباشر، وغياب إبراز دور المتعلم وتنمية التفكير والإبداع والابتكار والريادة.

4. تحدي استمرار الاحتلال الإسرائيلي

يشكل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة أكبر التحديات التي تواجه تطوير التعليم العالي الفلسطينيين، فقد عمل الاحتلال بشكل متواصل وممنهج على خلق بيئة غير مناسبة لتطور قطاع التعليم عبر الحصار وعرقلة المسيرة التعليمية

5. تحديات استمرار الانقسام السياسي

إن الانقسام الفلسطيني ولد حالة من الشرذمة على الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية، فلم تعد هناك مرجعية وطنية عليا تشرف على الجامعات والمعاهد، ولم تعد الرقابة والتدقيق على الجامعات والمعاهد والتخصصات الجديدة، ولم يعد الهدف من فتح جامعات جديدة وكليات وأقسام جديدة ضمن شروط علمية صحيحة؛ بل أصبح الهدف تجاري ربحي خالص. كما أن المناهج التعليمية أصبحت دون رقابة وأصبحت بعض الكليات تخالف الخطة الدراسية، وبعض المدرسين يدرسون مساقات دون تنقيح ومراجعة أكاديمية لمحتواها وهل تناسب مجتمعاتنا أم لا. كما أثر الانقسام الفلسطيني على الحريات الديمقراطية في الجامعات الفلسطينية، فأصبحت الجامعات والكليات تحت سلطة فصائل وأحزاب سياسية، ولم تعد تجري انتخابات مجالس الطلبة منذ سنوات ومازالت فصائل تستحوذ نصيب الأسد في السيطرة والهيمنة على بعض الجامعات دون أخرى. ورغم ذلك تفتقر الجامعات لقانون الانتخابات وعدم الاتفاق على قانون انتخابي ينظم عمل الأحزاب في الجامعات.

6. تحدي تراجع دور الحكومة تجاه قطاع التعليم العالي

تراجع دور الحكومة تجاه قطاع التعليم كنتيجة طبيعة لانتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية، فتم التخلي عن تقديم كثير من الخدمات تحت مبرر خفض العبء على الميزانية. وقد قاد تسليع التعليم إلى قبول عدد كبير من الطلبة وطرح تخصصات عديدة، بهدف زيادة دخل الجامعات دون الاهتمام بمدى حاجة السوق الفلسطينية إلى هذه التخصصات، حيث تلجأ الجامعات لمثل هذا الأمر لحل مشكلة العجز المالي الذي يواجه ميزانيتها، بالإضافة إلى خفض رواتب المحاضرين والأساتذة الجامعيين، مما

يؤثر سلبًا على أعضاء الهيئة التدريسية ويدفعهم لتدريس ساعات إضافية، الأمر الذي يخلف بدوره آثارا سلبية على جودة التعليم. وهذا ما يفسر ازدياد عدد الجامعات الخاصة. وفي هذا السياق تشير دراسة "(نداء أبو عواد، 2013) إلى أن المراجعة النقدية لبعض وثائق السلطة الفلسطينية في وزارة التربية والتعليم العالي، تسير باتجاه تعزيز السياسات الليبرالية الجديدة في القطاع التعليمي تحت تأثير وضغط المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة والمتضافرة أصلاً مع توجهات ومصالح القوى الليبرالية المهيمنة في السلطة الفلسطينية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية المستعمَرة، فنظرت بالتالي إلى التعليم كسلعة للتداول في السوق، ليكون قادراً على التكيف ليس فقط مع متطلبات السوق المحلية، بل أيضاً مع متطلبات السوق الإقليمية والعالمية [23].

سادساً: الرؤية المستقبلية لتفعيل دور الجامعات ومسؤولياتها وتعاونها مع المجتمع المدني

من المتوقع أن تصبح الجامعة أكثر التصاقا بالمجتمع من خلال تقديمها للخدمات لأوسع شريحة ممكنة فيه، وذلك من خلال تطبيقاتها العلمية التي تستهدف مراكز الإنتاج المختلفة. وعقد دورات تدريبية للعاملين بها لمواكبة التغيير الهائل في المعرفة التكنولوجية، وهذا يأتي عبر تفعيل الشراكة مع المؤسسات الأهلية. كما يعتبر القطاع الأهلي من أهم المستفيدين من ناتج التعليم العالي كونه يوظف عدداً كبيراً من الخريجين الجامعيين، لذلك يفترض أن يساهم هذا القطاع في دعم قطاع التعليم العالي عبر طرق قانونية متاحة، كما يفترض بالقطاع الأهلي أن يطور برامج جديدة في قطاع الخدمات المختلفة تولد فرص عمل جديدة. ومن أجل تفعيل هذا الدور التبادلي والتعاوني والتكاملي بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) تقترح الورقة الإجراءات التالية:

1. تفعيل شراكات وتواصل مستمر ومؤطر بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني.

فالشراكة بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني تحقق وظائف الجامعة الثلاثة وهي من أدوات الجامعة لتهيئة منظمات المجتمع المدني فيها، حيث تقدر الجامعة على التأثير الإيجابي على سير المنظمات وفاعليتها. كما يمكن إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتوثيق الشراكة المجتمعية بينهما، عبر تكوين مراكز استشارية داخل الجامعات لخدمة المجتمع، وتطوير عملية تبادل المعلومات بين الجامعات والمنظمات، وإشراك أساتذة الجامعات في مجالس إدارات المنظمات، وكذلك في الجمعيات العمومية لتلك المنظمات. فضلا عن عمل صفقات علمية ومهنية مع هيئات ومؤسسات المجتمع في مجالات الخدمة العامة كالتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، كالتدريب والبحث العلمي وخدمة البيئة.

2. تفعيل التشارك والتعاون في صياغة رؤية وطنية لقطاع التعليم الجامعي في فلسطين:

من الضروري الاتفاق على تبني رؤية وطنية للتعليم الجامعي، على أن تستند على حقيقة تفيد باستمرار حالة الاشتباك الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي حتى إنهاء هذا الاحتلال. ويتم ذلك بشكل ديمقراطي، وبمشاركة أوسع قطاع ممكن من المساهمين في العملية التعليمية (الاتحادات النقابية، الأطر الطلابية، القوى الاجتماعية، ممثلي القطاع الأهلي، وزارة التربية والتعليم، أعضاء لجان المجلس التشريعي ذات الصلة، ممثلين عن المجلس الوطني،

نقابات العاملين، ممثلات عن الأطر النسوية)، وأن يصار تحويل هذه الرؤية إلى قانون ملزم للقطاع التعليمي الجامعي.

3. تفعيل التشارك والتعاون في إعداد المناهج التعليمية وضمان تلبيتها للحاجات الوطنية:

وذلك من خلال السماح للمجتمع المدني عبر ممثليهم ومؤسساتهم بالمساهمة الفاعلة بمناقشة هذه المناهج وتقديم مقترحاتهم لتعديلها، للجان وطنية مختصة بهذا الجانب، وأن يتم تشكيل لجنة خاصة بالمناهج الجامعية في وزارة التربية والتعليم تعمل بالتفاعل مع ممثلي المجتمع المدني باتجاه تحديث مستمر ودؤوب للمناهج وطرق التعليم. وفي ظل الصراع مع العدو الصهيوني وذلك عبر التزام الجامعات بإقرار مناهج خاصة بالمساقات ذات علاقة بالهوية الوطنية تلتزم بالثوابت والحقوق الفلسطينية. وتضمين مساقات اختيارية في الفصول النظامية والصيفية بساعات محددة، تخصص لخدمة القضايا الوطنية (مواجهة الاستيطان، الأسرى، حق العودة، القدس).

4. تفعيل التشارك والتعاون في تطوير البحث العلمي

من خلال تنوع وتعدد المراكز البحثية التي تخدم المجتمع، وتزايد عدد الجوائز والمكافآت العلمية، وتزايد ميزانية البحوث العلمية. فالاستمرار في عدم توفر موازنة لن يسمح بتوفير أدنى متطلبات البحث العلمي في الجامعات مما يؤدي إلى استمرار التراجع على صعيد توليد المعرفة. الأمر الذي يمكن تجاوزه عبر توفير موازنة حكومية للبحث العلمي، أو عقد اتفاقيات شراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية المتخصصة في الأبحاث والدراسات لدعم البحث العلمي في الجامعات. كما يمكن توجيه الأبحاث نحو متطلبات المجتمع المدني من ضمن مناحي موضوعات أبحاث التخرج أو الرسائل العلمية أو أبحاث الترقية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهمية تأسيس كراسي بحثية متخصصة تضطلع بتوجيه نشاطاتها لمنظمات المجتمع المدني، فالكراسي تعمل على إنشاء ثقافة الابتكار كالإبداع وتطويع العلمي في خدمة التنمية والاقتصاد. كما يمكنها أن تجسر العلاقة بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني من خلال تدعيم سبل التعاون بين كفاءات الجامعة من باحثين وإداريين وطلبة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

5. تفعيل أعضاء هيئة التدريس نحو منظمات المجتمع المدني

وذلك من خلال اللجوء إلى أساتذة الجامعة والاستعانة بهم كخبراء ومستشارين لدى منظمات المجتمع المدني، وكذلك تقديم الدعم الفني عبر الوسائل المختلفة، وإعداد الخطط، والبرامج، والاستشارات، والأدلة، وتأهيل وتدريب منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

6. تفعيل دور أقسام خدمة المجتمع والتعليم المستمر

وذلك عبر جعلها تابعة لرئاسة الجامعة، والأهم من ذلك هو إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة، كتضمين المناهج قضايا المجتمع، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأدوار الأفراد تجاهها، وذلك انطلاقا من أن فائدة المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على المجتمع بل هي ذات مردود قيمي على مكانة الجامعة عالمياً.

الحواشي:

1 يمكن الرجوع إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) نتائج مسح القوى العاملة للعام (2018م) رام الله، فلسطين. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني. بيان بمناسبة اليوم العالمي للشباب.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) نسب الفقر بين الأفراد في فلسطين وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة.

3 Food Security sector, Palestinian central Bureau of Statistic (2018), Socio-Economic Food Security Survey 2018 Preliminary Results, (10 December 2018), Ramallah.

4 السلطة الوطنية الفلسطينية، قرار بقانون رقم (6) لعام 2018، بشأن التعليم العالي، عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، المقتفي، معهد الحقوق في جامعة بير زيت.

5 قطامش، ربحي وآخرون (2004)، النظام التربوي الفلسطيني، منشورات إبداع المعلم، رام الله فلسطين. عماد محمود وعمر ربحي (2005)، مساق فلسفة التربية في المجتمع الفلسطيني تحت إشراف أ.د. أفنان دروزة، جامعة النجاح الوطنية قسم الدراسات العليا

6 عبد الرحمن، برهان حافظ (2010) دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين: جامعة النجاح نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

7 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2002) واقع التعليم العالي الفلسطيني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة

8 المرجع السابق.

9 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بعنوان "سياسات تطوير نوعية مهنة التعليم في الأراضي الفلسطينية، 2006، رام الله، فلسطين.

10 وزارة التربية والتعليم العالي (2020) قراءة إحصائية في مؤشرات التعليم العالي.

11 المرجع السابق.

12 المرجع السابق.

13 المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح (2021) التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن لوزارة التربية والتعليم العالي للعام 2019-2020، فلسطين. الرابط www.miftah.org/Publications/Books/The_Comparative_Actual_Spending_Report_on_the_Ministry_of_Education_and_Higher_Education_for_2019_2020.pdf

14 المرجع السابق

15 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي (2021-2023)، فلسطين.

16 أبو حشيش، بسام، وسلمان، محمد (2008) تقويم درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أساتذة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد (39)، المجلد الثاني.

17 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

18 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي (2021-2023)، فلسطين.

19 مرجع سابق.

20 أميرة حسن، ورقة عمل "نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"، مقدمة إلى المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين كلية التربية، 2008. منقول عن دراسة عمر رحال (2020) الحركة الطلابية الفلسطينية: إشكالية الفكر والممارسة وجدلية السلم الأهلي، المقدمة إلى المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية

21 عمر رحال (2020) المرجع السابق.

22 محمد شاهين (2016) تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول، مقال نشر في صحيفة الأيام على الرابط التالي: http:// www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=11724978y29270258 4Y11724978

23 أبو عواد، نداء (2013) ورقة عمل بعنوان الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وأثارها في السياق الفلسطيني المستعمر، مجلة المستقبل العربي.

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع "سياسات منظمات المجتمع الأهلي الفلسطينية تجاه قضايا المجتمع"
الذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية FES

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية – فلسطين.